رجال أعمال باكستان مهتمون بالسوق السورية

أبو الهدى لـ«الوطن»: مستوردات الجانب الباكستاني من البضائع السورية قليلة بسبب ضعف الاتصالات

رامز محفوظ

أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام في تصريح لـ«الوطن» أهمية زيارة الوفد الباكستاني من هيئة التطوير التجاري والذي يضم ٢١ رجل أعمال لجهة تطوير وتحسين التبادل التجاري بين البلدين، لافتاً إلى أن هذه الزيارة مخطط لها منذ خمسة أشهر وذلك بالتعاون مع السفير الباكستاني في سورية.

ولفت إلى أن رجال الأعمال أتوا إلى سورية من أجل القيام بنوع من التعاون المشترك بين الشركات السورية والشركات الباكستانية، لافتاً إلى أن باكستان لديها باع طويل وشهرة واسعة بتصنيع الأدوية والمعدات الطبية وصناع المعدات الرياضية وتصنيع كل أنواع البهارات ومجالات أخرى.

وأشار إلى بدء الوفد وفق برنامج بعدة زيارات إلى معرض إكسبو ٢٠٢٤ بهدف إبرام عقود مع شركات سورية مشاركة في المعرض وتحقيق تعاون مستقبلي بين الجانب السوري والجانب الباكستاني وزيارتهم مستمرة خلال فترة المعرض، كما سيقوم الوفد اليوم بزيارة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بهدف تعزيز التعاون التجاري والبحث في إمكانات تصدير بعض الأصناف والمنتجات السورية

إلى باكستان.

كما أن الوفد سيلتقي وزير التجار الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي، إلى جانب قيامه بزيارة إلى بعض المدن الصناعية ولقاء أعضاء غرف التجارة في بعض المحافظات.

وأوضح بأن مستوردات الجانب الباكستاني من المنتجات والبضائع السورية قليلة وحجم التبادل التجاري يعتبر ضعيفاً والسبب في ذلك ضعف الاتصالات بين الجانبين والصعوبات الكبيرة في عمليات الدفع وتسديد قيم البضائع وأجور النقل لكن على الرغم من هذه الصعوبات القائمة يسعى الوفد خلال زيارته لسورية من أجل إيجاد وفتح منافذ جديدة لتحسين العمل والتبادل التجاري.

وأكد أن الشراكة مع الجانب الباكستاني مهمة باعتبارها تدعم الصناعة السورية والإنتاج السوري كما أنها تدعم اسم سورية في الخارج باعتبار أن باكستان دولة كبيرة وعدد سكانها كبير والشراكة معها مفيدة جداً، مبيناً بأن سورية تستورد من باكستان معدات طبية والعاب أطفال ومعدات رياضية ومنتجات أخرى.

وكان قد بدأ وفد باكستاني من هيئة التطوير التجاري يضم /٢١/ رجل أعمال زيارة إلى سورية أخيراً تستمر لمدة أسبوع بهدف تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري وبحث إمكانية إقامة استثمارات مشتركة بين الجانبين.

وقال رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أبو الهدى اللحام خلال استقبال الوفد في مطار دمشق الدولي في تصريح صحفي: إن الزيارة فرصة لفتح قنوات اتصال بين رجال الأعمال في البلدين وتسهيل جميع الإجراءات ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، لافتاً إلى مزايا الاستثمار في سورية والتسهيلات التي تقدمها الحكومة في المجالات ذات الأولوية والتي يمكن التعاون والتشارك فيها بين الجانبين بما يحقق المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة.

من جانبه بيّن رئيس الوفد الباكستاني عمير جمالو أن هذه الزيارة تهدف إلى عقد لقاءات واجتماعات مع فعاليات اقتصادية وتجارية متعددة في دمشق وحلب وحمص وتذليل العقبات التي تواجه تعزيز التعاون التجاري بين البلدين، إضافة إلى زيارة معرض «إكسبو ٢٠٢٤» للصادرات السورية للاطلاع على أهم المنتجات السورية عن كثب، مشيراً إلى أن هناك رغبة حقيقية من قبل رجال الأعمال الباكستانيين لإقامة شراكة مع رجال الأعمال السوريين.

هل تصدق: خطة دراسة القمح تتراجع ٩ بالمئة؟

٢٣ بالمئة من المساحات الآمنة فقط قابلة للزراعة في خطة الوزارة للموسم القادم

مديرة التخطيط الزراعي لـ«الوطن»: انتشار مخالفات البناء على الأراضي الزراعية تعوق الاستثمار

راما العلاف

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، على الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي القادم على مستوى الزراعات الشتوية والصيفية، وتم التأكيد على الوزارات المعنية بذل أقصى الجهود لتأمين كامل مستلزمات الخطة، مع التأكيد على الإدارة الرشيدة للموارد المائية المتوافرة.

وتتضمن بيانات الخطة الزراعية للموسم الزراعي (٢٠٢٤-٢٠٢٥) الصادرة عن وزارة الزراعة حسب ميزان استعمالات الأراضي القابلة للزراعة أن إجمالي المساحة الآمنة ١٢ مليون هكتار نسبة الحراج منها ٣ بالمئة بمساحة ٣٥٤ ألف هكتار، وبلغت حصة المروج والمراعي ٥٣ بالمئة بمساحة ٦,٤ ملايين هكتار، بينما بلغت نسبة الأراضي القابلة للزراعة ٢٣ بالمئة بمساحة ٢,٧مليون هكتار منها ٨٧ بالمئة أراضٍ مستثمرة و١٣بالمئة غير مستثمرة، فيما بلغت نسبة الأراضي غير القابلة للزراعة ٢١ بالمئة لكونها أراضي صخرية ورملية وبحيرات ومستنقعات وأبنية ومرافق.

وحول توزع المساحة المستثمرة والمخطط لزراعتها وفقاً لميزان استعمالات الأراضي الزراعية للموسم (٢٠٢٤-٢٠٢٥) فقد بلغت المساحة الإجمالية ٤,٥ ملايين هكتار منها ٣,٣ مليون هكتار للمناطق الآمنة منها ٢٥ بالمئة أراضٍ بعل و٢٥ بالمئة أراضٍ مروية و١٠ سبات، فيما بلغت نسبة الأراضي المستثمرة فعلاً ٩٠بالمئة من مجمل المناطق الآمنة بمساحة ٢,١ مليون هكتار.

وعن الموازنة المائية المخططة للموسم الزراعي (٢٠٢٤-٢٠٢٥) فقد بلغ إجمالي الموازنة ١,١مليون هكتار منها ٥٨٦ ألف هكتار مناطق آمنة، نسبة مشاريع الري الحكومية منها ٤٦ بالمئة و٣٤ بالمئة من الآبار و١٩ بالمئة أنهار وينابيع، وبالنسبة لمساحة وإنتاج أهم المحاصيل الاستراتيجية والرئيسية، فوفقاً للخطة تمت مساحات زراعة الشعير بنسبة ٨ بالمئة إذ بلغت المساحة المخططة في المناطق الآمنة ٥٤٠ ألف هكتار للموسم الزراعي الموسم الحالي فيما بلغت المساحة المخططة ٥٠٠ ألف هكتار للموسم الزراعي السابق، وشهد الإنتاج نمواً بمعدل ٩ بالمئة، وبلغ الإنتاج المخطط في الموسم الزراعي القادم ٤٦٧ ألف طن من الشعير بينما بلغ ٤٢٨ ألف طن في الموسم الماضي.

فيما شهدت زراعة القمح تراجعاً من حيث المساحة والإنتاج إذ بلغت المساحة المخططة في المناطق الآمنة ٥٤٠ألف هكتار للموسم الزراعي الماضي، وبلغت المخططة ٥٠٣ آلاف هكتار للموسم الزراعي القادم بمعدل تراجع ٦,٨ بالمئة، فيما بلغ معدل التراجع في إنتاج محصول القمح ٩بالمئة حيث بلغ الإنتاج المخطط ١,١مليون طن في الموسم الزراعي القادم بينما بلغ ١,٢ مليون طن في الموسم الزراعي السابق.

بدورها أوضحت مديرة التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة نازك العلي في حديثها لـ«الوطن» أنه يتم وضع الخطة الإنتاجية الزراعية بما يضمن استثمار كل الأراضي الصالحة للزراعة بالشكل الأمثل وبما لا يتعارض مع قرارات الموارد المائية الناظمة لاستثمار مياه الري وترشيد استخدامها، حيث يتم وضع الخطة الإنتاجية بدءاً من أصغر وحدة إدارية (القرية) ومن ثم التصديق عليها على مستوى المحافظة لتعود إلى لجنة الخطة المركزية لاعتمادها الموافقة عليها من مجلس الوزراء، ولفتت إلى أنه يتم تحديد الاحتياج المائي للمحاصيل الزراعية من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ويتم وضع الموازنة المائية من وزارة الموارد المائية حسب المصادر المائية المتاحة وبناء عليه يتم وضع الخطة الإنتاجية الزراعية للمحاصيل المروية (الشتوية والصيفية والأشجار)، وبالتالي الموازنة تغطي كامل الاحتياج، أما في حال عدم الكفاية لا يوجد مصادر للتزويد وإنما يتم سنوياً مراجعة الخطة الإنتاجية مرتين خلال شهر كانون الأول للمحاصيل الشتوية وخلال شهر آذار للمحاصيل الصيفية لتعديل خطة الزراعات الصيفية حسب المخزون المائي المتاح علماً أن التعديل (زيادة أو نقصاً في المساحات).

وبالنسبة لنمو إنتاج الشعير للموسم الزراعي القادم مقارنة بإنتاج الموسم الماضي أوضحت أنه من الطبيعي أن يكون هناك زيادة في الإنتاج مع النقص في مساحة السبات بمقدار ٢٨ ألف هكتار عن الموسم السابق، إضافة إلى المناطق التي أعطت مردوداً منخفضاً من القمح فتم التخطيط لزراعتها بمحصول الشعير.

وحول تراجع نمو زراعة القمح للعامين السابقين بنسبة ٩٪ أوضحت أنه يتم التخطيط للقمح المروي في كل مناطق الاستقرار وعلى مختلف المصادر المائية والقمح البعل في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية والأراضي الخصبة من منطقة الاستقرار الثالثة، ولضرورة اتباع الدورات الزراعية النمطية للحفاظ على التربة ولاسيما أنه تمت زراعة محصول القمح في الأرض نفسها لسنوات متتالية ما أدى إلى انتشار الأعشاب وظهور بعض الأمراض وبالتالي انخفاض الإنتاجية،علماً أن النسبة المثلى لمحصول القمح في الدورة الزراعية للأراضي المروية تتراوح بين (٥٥-٦٠)٪ ونسبة القمح في خطة (٢٠٢٤-٢٠٢٥) ٥٧,٢٪.

وأشارت العلي إلى وجود أراض مروية تقع في منطقة الاستقرار الخامسة أعطت مردوداً منخفضاً من القمح فتم التخطيط لها لمحاصيل أخرى، وبالمقابل هناك أراض تقع في المنطقة المحاذية لخط البادية وهي مصنفة كمنطقة استقرار ثانية ولكن معدلات الهطلات المطرية فيها منخفضة ولا تتجاوز ٢٠٠مم، مبينةً أنه يتم التخطيط لهذه الأراضي سنوياً لزراعة محصول القمح لكونها منطقة استقرار ثانية وتخرج سنوياً من الإنتاج أو يكون المردود منخفضاً جداً، وبناءً عليه تم تخفيض خطة محصول القمح في هذه المناطق وزيادة خطة الشعير، علماً أن معظم المساحات المنخفضة من محصول القمح تم التخطيط لزراعتها بالمحاصيل البقولية وجزء بسيط بمحصول الشعير ومحاصيل أخرى، حيث بلغت الزيادة في مساحة المحاصيل البقولية ٢٣ ألف هكتار عن الموسم السابق.

وفيما يخص الأراضي القابلة للزراعة والمتروكة دون استثمار لأكثر من سنتين زراعيتين فأوضحت أن السبب يعود لعدم توفر العوامل المادية اللازمة للزراعة وأن هذه الأراضي لم تكتسب خصائص معينة تجعلها تابعة لمجموعات رئيسية أخرى في استعمالات الأراضي، وقد تكون هذه العوامل عدم توافر مصدر للري أو أراض بحاجة إلى استصلاح أو أراض موضوعة لاستخدامات حكومية أو انتشار مخالفات البناء خارج المخططات التنظيمية على الأراضي الزراعية وغيرها من الأسباب التي تقف عائق أمام عدم إمكانية الاستثمار.

دراسة لتحسين الأداء في مصفاة حمص

وزير النفط: تأهيل حفّارة آبار للسورية للنفط ووضعها في الخدمة يحقق وفورات كبيرة ويغني عن شراء واحدة جديدة

الوطن

تفقد وزير النفط والثروة المعدنية في حكومة تسيير الأعمال فراس قدور عمليات تأهيل حفارة آبار في حقول المنطقة الوسطى قبل أن يعقد اجتماعاً مع كوادر الشركة السورية للغاز لمناقشة الخطط الإنتاجية ونسب تنفيذ المشاريع الجارية.

وتابع الوزير قدور في بداية الجولة التفقدية التي انطلقت من حقول المنطقة الوسطى المراحل النهائية لتأهيل حفارة /زد جي ٤٠ / التابعة للشركة السورية للنفط والتي تعرضت للتخريب من قبل التنظيمات الإرهابية، والتي تقوم الكوادر الوطنية للشركة السورية للنفط بالتعاون مع فريق من الخبراء الصينيين من الشركة المصنعة بعمليات التأهيل لها تمهيداً لوضعها في مواقع العمل.

وأكد وزير النفط أن إعادة تأهيل هذه الحفارة ووضعها بالخدمة قريباً يعتبر إنجازاً مهماً يحقق وفورات مالية كبيرة على الدولة ويغني عن شراء حفارة جديدة.

وأثنى الوزير قدور خلال لقائه بالمهندسين والفنيين والعاملين في موقع التأهيل على جهودهم ومهاراتهم في تحقيق هذا الإنجاز معرباً عن الاعتزاز بمثل هذه النجاحات التي تحققها فرق العمل في الشركة السورية للنفط متجاوزة كل التحديات والصعوبات.

وعقد الوزير قدور اجتماعاً في الشركة السورية للغاز مع الكوادر الفنية والإدارية في الشركة تم خلاله متابعة نسب تنفيذ المشاريع الجارية ومناقشة الخطط الإنتاجية والإجراءات الإدارية وسبل تطوير آليات العمل.

وفي حوار مفتوح مع وزير النفط استعرضت كوادر الشركة التقدم في سير العمل والتحديات التي تواجههم في ظل الظروف الراهنة وتم تبادل وجهات النظر والأفكار حول سبل تعزيز الكفاءة وإنجاز المشاريع وفق البرامج الزمنية المحددة.

وأكد الوزير قدور أهمية دور الكوادر الفنية والإدارية في تحقيق أهداف الشركة وتطوير الصناعة الغازية مشدداً على ضرورة التعاون والتنسيق المستمر بين جميع الفرق العاملة لضمان النجاح والتقدم المستمر.

كما عقد الوزير قدور في مصفاة حمص اجتماعاً مع الكادر الفني لبحث الوضع الحالي ومناقشة سبل تحسين الأداء، مؤكداً أهمية التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية لمتابعة الصيانة الدورية للوحدات الإنتاجية وذلك بهدف تعزيز تلبية الاحتياجات الوطنية ورفع جودة المنتجات.

إلى ذلك التقى وزير النفط مع محافظ حمص نمير مخلوف لمناقشة واقع المشتقات النفطية في المحافظة واحتياجاتها وآلية توزيعها.

سوريون يمتهنون الدّين بالفائدة.. وضحايا لا حول لهم ولا قوة

الخيّر لـ«الوطن»: يندرج تحت جرم المراباة جرم جمع الأموال الذي تصل عقوبته إلى ٧ سنوات سجن

متورطون من شخصيات رفيعة بالمجتمع؟

جلنار العلي

قد يقبل بعض الأشخاص بشروط مضنية مقابل حصولهم على أموال ليفكّوا بها كربتهم، حتى وإن كان ذلك على سبيل الدين، فالحاجة قد تدفعهم للقبول بنسب فوائد مرتفعة دون أن يشتكوا من ذلك، وما نلاحظه حسبما وصلنا من معلومات أن الكثير من الأشخاص باتوا يمتهنون الدين بالفائدة كمصدر رزق لهم من دون أن يقوموا بعمل حقيقي، كما يشترط بعض الدائنين سد المبلغ محل الدّين وفق قيمته بالعملة الأجنبية لضمان عدم فقدان قيمة نقودهم.

وتقول منى في منطقة ركن الدين إنها اضطرت لاستدانة مبلغ مليوني ليرة من أحد أصحاب البقاليات في حيهم، على أن تعيد له مبلغ مليونَيْن و٤٠٠ ألف ليرة بعد شهرين، أي بفائدة ٢٠ بالمئة، موضحة أنها اضطرت للاستدانة لدفع تكاليف تجهيز أولادها الأربعة للمدارس، مشيرة إلى سوء أوضاعها خلال الشهرين الحاليين حيث تجتمع فيهما المؤنة والمدارس.

بينما تقول أم مقداد من منطقة التضامن: «احتاج زوجي لعملية تركيب سيخ لقدمه بمبلغ ١٠ ملايين ليرة، فلم أجد سبيلاً لتأمين المبلغ سوى الاستدانة من أقاربي في محافظة حمص، الذي اشترط إعادة المبلغ بعد عام، مع فائدة مقدارها مليون ونصف المليون ليرة على المبلغ المذكور».

هذا الواقع الذي قبل فيه الكثير من السوريين رغماً عنهم على اعتبار أنه السبيل الوحيد لديهم لتأمين المبالغ الطارئة، دفعنا لمعرفة وجهة نظر القانون في ذلك حيث أكد المحامي رامي الخيّر في تصريح لـ«الوطن» أن قانون العقوبات السوري يجرم المراباة وخاصة إذا كان بشكل متكرر، ناهيك عن أنه محرم بالشريعة الإسلامية، لافتاً إلى أن موضوع الدّين بالفائدة يندرج تحته العديد من الجرائم، منها امتهان عصابات لذلك يقومون بإيذاء الأشخاص الذين يمتنعون عن سد ديونهم أو يضعون أيديهم على منزل أو عقار الشخص المدين، كما يندرج تحت جرم المراباة جرم جمع الأموال الذي تصل عقوبته وفق القانون السوري إلى ٧ سنوات سجن، إضافة إلى جرائم أخرى كالابتزاز والاستغلال والاحتيال والغبن.

ورأى الخيّر أن النصوص القانونية في هذا الأمر واضحة جداً ولكن تطبيقها لا يكون بالفاعلية المطلوبة، إذ لا تصل قضايا الدّين بالفائدة للقانون إلا بالحالات التي يتعرض فيها المدين للنصب والاحتيال والابتزاز وغير ذلك، فيقومون باللجوء إلى النصوص القانونية التي تطبّق بعد وقوع المصيبة إذا أمكن القول.

وفيما يخص طلب استرداد الدين بالعملة الأجنبية، أكد المحامي الخيّر صدور مراسيم تشريعية تجرّم التعامل بغير الليرة السورية مهما كانت الحالة، وحددت عقوبة الفاعل بالسجن أو التسوية المالية.

وقال الخيّر: «بحكم عملي كمحامٍ، وصلني الكثير من قضايا الاحتيال وجمع الأموال تحت نطاق الدّين بالفائدة، علماً أنه يوجد الكثير من الحالات أصحابها شخصيات رفيعة بالمجتمع السوري تورّطوا بمثل تلك الجرائم».